

مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center for Studies and Planning



ورقة مترجمة

# الظل الطويل للحرب الإيرانية أخطر خطأ ارتكبه ترامب في السياسة الخارجية

إيان بريمر - فراس مقصود



إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

شكّل إعلان الرئيس دونالد ترامب، في 14 يونيو/حزيران، عن انتهاء الحرب في إيران وإعادة فتح مضيق هرمز، ارتياحاً لدول العالم أجمع، صحيح أن التوصل إلى تسوية تفاوضية كان يصب في مصلحة الولايات المتحدة، إلا أن بنودها المحتملة لا ترقى إلى مستوى ما كانت واشنطن تأمل تحقيقه من الحرب، فبعد نحو أربعة أشهر من القتال، لا تزال المخاوف بشأن البرنامج النووي الإيراني، وترسانة صواريخه الباليستية، ودعمه للجماعات الوكييلة في أنحاء الشرق الأوسط، قائمة دون حل يُذكر. ولا يزال النظام الذي سعى ترامب إلى تغييره قائماً، وقد يحصل الآن على مساعدات اقتصادية مقابل إعادة فتح مضيق كان مفتوحاً قبل اندلاع الحرب، لقد خرجت إيران من الصراع منهكة، لكنها في وضع استراتيجي أقوى، مع بقاء نظامها وقدرتها على تهديد المنطقة، وتُعدّ هذه النتيجة، بعد شهور من الدمار والاضطراب الاقتصادي العالمي، أكبر إخفاق في السياسة الخارجية خلال فترتي ترامب، وستستمر تبعات هذا الإخفاق لفترة طويلة بعد انتهاء الحرب، مما يزيد من صعوبة مواجهة التحدي الاستراتيجي المتنامي الذي تواجهه الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، دعمت الولايات المتحدة نظاماً إقليمياً يعتمد فيه الخليج على واشنطن في أمنه، حيث أسهمت العقوبات والردع العسكري في احتواء العدوان الإيراني، وتقدم مسار التطبيع العربي الإسرائيلي ببطء، حافظ هذا الترتيب على استقرار تدفقات النفط، وقلّص النفوذ الإيراني والصيني، وجعل من واشنطن الوسيط الذي لا غنى عنه للاستقرار الإقليمي، وعندما شنت الولايات المتحدة وإسرائيل هجوماً على إيران في نهاية فبراير، كان هذا الوضع الراهن يتداعى بالفعل، لكن القتال عجلّ بانهيائه.

بالنسبة للعديد من دول الشرق الأوسط، لا تكمن مشكلة حل الحرب في عجز الولايات المتحدة عن تحقيق نصر حاسم على إيران فحسب، بل أيضاً في اتّسام الصراع

بالتقلب وعدم القدرة على التنبؤ بنتائجه طوال فترة النزاع، وقد أدى ذلك إلى زعزعة الثقة في قدرة واشنطن على الحفاظ على دورها كضامن وحيد للاستقرار في الشرق الأوسط، ومع تراجع مصداقية واشنطن، لجأ شركاء الولايات المتحدة في المنطقة إلى تشكيل تحالفات جديدة تمنحهم نفوذاً أكبر.

تكتل دول الشرق الأوسط على جانبين متناقضين، فمن جهة، يوجد التحالف الإبراهيمي، الذي تركز عليه إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، وهو حليف وثيق للولايات المتحدة، ويضم أحياناً اليونان والهند في قضايا عسكرية واقتصادية وقضايا الطاقة، تعود جذور هذا التكتل إلى عام 2020، عندما طُبعت إسرائيل علاقاتها مع الإمارات والبحرين والمغرب بموجب اتفاقيات أبراهام، التي توسطت فيها إدارة ترامب الأولى، ويجمع إسرائيل والإمارات في المقام الأول إدراكهما المشترك للتهديد الإيراني، فضلاً عن تنافسهما المتزايد مع تركيا والسعودية، وتعميق علاقاتهما التجارية في مجالات التكنولوجيا والتجارة والاستثمار.

في المقابل، يوجد تحالف إسلامي، يركز على قوى سنية عظمى كالسعودية وتركيا وباكستان، ومصر التي باتت تنضم إليها بشكل متزايد. لا تزال هذه القوى الإقليمية المتوسطة تعتمد على واشنطن في أمنها، لكنها تقاربت أكثر استجابةً للتهديدات التي تراها قادمة ليس فقط من إيران، بل أيضاً من إسرائيل، التي بسطت نفوذها خارج حدودها في غزة والضفة الغربية وسوريا ولبنان والقرن الإفريقي.

لقد زاد إصرار الولايات المتحدة على شنّ الحرب ضد إيران من قناعة الدول على جانبي الصراع بأن اعتمادها الكبير على واشنطن قد يكون عبئاً عليها، وأنها بحاجة إلى تعزيز دورها المحلي. وأوضح مسؤول رفيع المستوى لأحدنا: ” لقد ولى زمن تلقي

التعليمات عبر مكاملة هاتفية من واشنطن، التي كنا نسارع إلى تنفيذها، لم نعد نرغب في أن نكون دولة تابعة للولايات المتحدة... نحن شركاء، وإن كنا شركاء ثانويين“.

في غضون ذلك، تستغل الصين هذا التحول، ساعيةً إلى لعب دور أكبر في الشرق الأوسط ما بعد الحرب، دون أن تتحمل أعباء القيادة التي كانت واشنطن تتحملها سابقاً. وتفعل قوى متوسطة طموحة، كالهند وباكستان، الشيء نفسه، لا يمثل وقف إطلاق النار نهايةً لهذا الفصل من الصراع والانقسام الإقليمي في الشرق الأوسط، بل إنه يدفع نحو إعادة تشكيل جيوسياسي على أسس جديدة، ويتجاوز هذا التأثير حدود المنطقة، فمن شرق آسيا إلى أوروبا إلى أمريكا اللاتينية، تتوصل معظم الحكومات إلى استنتاجات مماثلة بشأن مصداقية واشنطن، وتنظر بشكل متزايد إلى البدائل للترتيبات الأمنية والتجارية والدبلوماسية التي تتمحور حول الولايات المتحدة كضرورة استراتيجية وليست ترفاً. وهكذا، تُعدّ إعادة تشكيل الشرق الأوسط نذيراً لشراكات أمريكية حول العالم.

عندما بدأت إيران بشن هجمات على أهداف عسكرية ومدنية في أنحاء الشرق الأوسط في فبراير، توقع الكثيرون أن تتحد دول الخليج العربية ضد عدو مشترك، لكن بدلاً من ذلك، لم تُسفر الحرب إلا عن اتساع الهوة التي كانت تتسع بين السعودية والإمارات، وهما أكبر اقتصادين في الخليج والقائمان الفعليان له.

عمل ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان والرئيس الإماراتي محمد بن زايد في السابق بتنسيق وثيق، وقد عزز كل منهما سلطته شبه المطلقة في بلديهما وأطلقا مشاريع طموحة للتحول الوطني، ولكن مع تطور استراتيجيات اقتصادية مختلفة ومصالح تنافسية بين الزعيمين، ودعمهما لأطراف متنازعة في النزاعات الأهلية في السودان واليمن، توترت علاقتهما.

وفي أواخر عام 2025، بات الشرخ أكثر وضوحاً. ففي سبتمبر من العام نفسه، شنت إسرائيل غارة عسكرية في قطر أسفرت عن مقتل عنصر من قوات الأمن القطرية وخمسة أعضاء من فريق تفاوضي تابع لحماس، كانوا يقيمون مقترحاً أمريكياً لإنهاء الحرب في غزة. وكانت هذه أول غارة إسرائيلية تستهدف دولة عضواً في مجلس التعاون الخليجي، وهو تكتل سياسي واقتصادي يضم البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات، ولم تُحرّك واشنطن ساكناً، بالنسبة للرياض، مثل الهجوم إشارة إلى أن إسرائيل، مثل إيران، قد تُصبح قوة مُزعزعة لا يُمكن للقوى الإقليمية الاعتماد على الولايات المتحدة لاحتوائها.

بعد أقل من أسبوعين، وقّعت السعودية اتفاقية دفاع مشترك مع باكستان، القوة النووية والمعادية لإسرائيل، تنص على أن «أي عدوان على أي من البلدين يُعدّ عدواناً عليهما معاً». ومنذ ذلك الحين، نشرت باكستان 13 ألف جندي وسرباً من الطائرات المقاتلة في السعودية، ووفقاً لتقارير صدرت أواخر يناير، كانت السعودية تدرس أيضاً اتفاقية دفاع مماثلة مع تركيا، وأجرت محادثات مع مصر والصومال لتشكيل تحالف عسكري لمواجهة النفوذ الإماراتي والإسرائيلي في القرن الإفريقي؛ والنتيجة هي أن السعودية باتت تضع نفسها في قلب تحالف إقليمي لم تُنشئه واشنطن ولا تستطيع السيطرة عليه بشكل كامل.

استخلصت الإمارات العربية المتحدة دروساً مختلفة تماماً من الحرب، فبينما تنظر الرياض إلى الأحادية العسكرية الإسرائيلية كتهديد يتطلب ثقلاً موازناً إقليمياً، باتت أبوظبي تنظر إلى إسرائيل باعتبارها الشريك الأمني الأكثر كفاءة وموثوقية في المنطقة. عندما بدأت الصواريخ والطائرات المسيّرة الإيرانية تسقط في الإمارات، عرضت إسرائيل المساعدة في مجال الدفاع الجوي دون أي طلب، أما مصر فعلى الرغم من سنوات الدعم الإماراتي، لم تقدم مساعدة فورية، ولم تنشر طائراتها المقاتلة إلا بعد أسابيع من انتقادات الإمارات، ونتيجة لذلك، عمّقت أبوظبي تعاونها الدفاعي والاستخباراتي مع إسرائيل

والولايات المتحدة، ووسّعت العلاقات الاقتصادية التي أرسّتها اتفاقيات أبراهام، ووضعت نفسها كركيزة أساسية للتكتل المؤيد لإسرائيل في النظام الإقليمي الناشئ.

هذه التحالفات ليست جامدة، فمصر واليونان وإسرائيل تواصل التعاون في قضايا الطاقة بصفتها أعضاء في منتدى غاز شرق المتوسط، الذي افتُتح عام 2019، كما أن السعودية والإمارات عضوان في مجلس التعاون الخليجي، وتواصلان التشاور بشأن مواجهة إيران، لكن الاتجاه الأوسع كان واضحاً حتى قبل الحرب: القوى الكبرى في المنطقة تتقارب في معسكرات متنافسة حول القضايا الأكثر أهمية لأمنها القومي، وهما إسرائيل وإيران.

### الكتابة على الجدار

لقد وفّرت الحرب في إيران بعض القواسم المشتركة، يتفق التحالفان على أن طهران تشكل تهديداً يجب احتواؤه، وينظران إلى الحرب على أنها انتكاسة استراتيجية في هذا الصدد، كما يعتقد كلا التحالفين، في معظمه، أن ترامب خان أمنهما ومصالحهما الوطنية بالسماح لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بقيادة الهجوم، إذ أدّت الضربات الإسرائيلية على منشآت الطاقة الإيرانية إلى هجمات إيرانية مضادة في البحرين والكويت وقطر والسعودية والإمارات، ويتفق التحالفان أيضاً على أن الولايات المتحدة تركز بشكل مفرط على إعادة فتح مضيق هرمز وإغلاق الملف النووي الإيراني، بينما تتجاهل إلى حد كبير آلاف الطائرات المسيّرة التي تمتلكها طهران، وترسانتها الصاروخية المتبقية، ودعمها للجماعات القوية في العراق ولبنان واليمن.

مع ذلك، يُبرز انتهاء الحرب نقطة الاختلاف الأعمق بين التحالفين: كيفية مواجهة التحدي الإيراني بعد إبرام الاتفاق، تأمل السعودية وشركاؤها في التحالف في استغلال

نفوذهم الجماعي وتنسيقهم الوثيق لموازنة الجمهورية الإسلامية وردعها، وربما التوصل إلى تسوية معها، في المقابل، ينظر التحالف الإبراهيمي إلى النظام الإيراني كتهديد دائم لا يمكن التوفيق بينه وبين إيران، ويجب مواجهته، وبدلاً من الانضمام إلى الجهود التي تقودها السعودية لممارسة نفوذها على إيران، تُكثّف أبوظبي جهودها لحشد القوة العسكرية وتعميق علاقاتها الدفاعية مع إسرائيل والولايات المتحدة. باختصار، تتمثل السياسات المتعارضة في الاحتواء والمواجهة المستمرة.

تختلف التحالفات أيضاً حول دور إسرائيل في الشرق الأوسط، فبينما تنظر الإمارات العربية المتحدة بشكل متزايد إلى إسرائيل باعتبارها عنصراً محورياً في النظام الشرق أوسطى الناشئ، وبعد الحرب، في أمنها الخاص، يتوحد التحالف الإسلامي بشكل متزايد برغبة في موازنة ما يعدّه أعضاؤه قوة إسرائيلية غير مقيدة، منذ بدء الحرب في إيران في 28 فبراير، وسّعت إسرائيل احتلالاتها في لبنان والأراضي الفلسطينية وسوريا.

في لبنان، فضّلت إسرائيل شنّ حملة عسكرية ضد حزب الله والضغط على بيروت لتدمير الأسلحة الاستراتيجية للمليشيا، بينما تفضل الرياض نهجاً أكثر تدريجية قد يشمل الحوار مع طهران، وفي سوريا يبدو أن إسرائيل تفضل دولة ضعيفة ومجزأة؛ في المقابل، تسعى السعودية وتركيا إلى تحقيق الاستقرار وإعادة بناء الدولة تحت قيادة الحكومة برئاسة أحمد الشرع، في غضون ذلك، لا تزال القضية الفلسطينية تثير صدىً قوياً في العالمين العربي والإسلامي، لم يهدأ الغضب إزاء الحرب في غزة والعنف في الضفة الغربية، مما يضيّق الحيز السياسي المتاح للحكومات العربية للعمل مع إسرائيل، إن غياب أيّ مسار موثوق نحو تقرير المصير الفلسطيني في عهد نتنياهو دفع المملكة العربية السعودية إلى تأجيل التطبيع مع إسرائيل لصالح تعاون أكبر مع حلفائها من القوى السنية المتوسطة وهدنة غير مستقرة مع إيران.

يتجاوز هذا الخلاف الجانب الأمني، إذ يتبنى التحالفان رؤى مختلفة لمستقبل الشرق الأوسط في ظل تنافس الطاقة المتجددة مع النفط، وفي مطلع مايو، انسحبت أبوظبي من منظمة أوبك، التحالف النفطي الذي تهيمن عليه السعودية، وتعدّ الإمارات العربية المتحدة بالفعل الاقتصاد الأكثر تنوعاً في الشرق الأوسط، بفضل قطاعاتها القوية في التمويل والعقارات والسياحة والخدمات اللوجستية والتكنولوجيا، وبخروجها من أوبك، عززت الإمارات مكانتها لتصدير المزيد من النفط على المدى القريب، في ظل استمرار ارتفاع الطلب والأسعار نسبياً، وتوجيه العائدات نحو استثمارات طويلة الأجل في التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية.

ستتضرر المملكة العربية السعودية من هذا التطور، فالإمارات العربية المتحدة ثالث أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك، وخروجها يعني أن إنتاج النفط العالمي قد يصبح أقل تقييداً، وبالتالي تنخفض أسعار النفط، وهذا التوجه من شأنه أن يقوض الحسابات المالية التي يعتمد عليها التحول الاقتصادي في الرياض، وتسعى المملكة العربية السعودية جاهدةً للحاق بركب الإمارات اقتصادياً، وقد أحرزت مبادرة رؤية 2030، الرامية إلى تحديث وتنويع اقتصاد البلاد بعيداً عن النفط، تقدماً ملحوظاً، إلا أنها لا تزال بعيدة عن تحقيق العديد من أهدافها، بما في ذلك هدف جذب 100 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر سنوياً بحلول عام 2030. (لم تجذب الرياض سوى 35.4 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2025، بينما استقطبت الإمارات 45.6 مليار دولار).

قد تُقلص أبوظبي مشاركتها أو تُنهيها تماماً في مؤسسات أخرى تهيمن عليها السعودية، بما في ذلك جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، وحتى مجلس التعاون الخليجي، مما يُضعف البنية المؤسسية التي كانت تُتيح للرياض منصةً لسيط نفوذها القيادي في العالم العربي. وتشير الدلائل إلى انقسام مجلس التعاون الخليجي على

أسس التحالفات الإبراهيمية والإسلامية، حيث تتقارب الكويت وقطر من السعودية، بينما تميل البحرين نحو الإمارات، (أما عُمان فقد أصبحت حالةً مختلفة تُنسَّق بشكل وثيق مع طهران)، وينتج عن ذلك جمودٌ متزايدٌ في الهيئات المتعددة الأطراف الرئيسة في المنطقة، التي تتطلب اتفاقياتٍ توافقية.

### كل شيء نسبي

الدرس الأوسع من الحرب هو أن الشرق الأوسط ينزلق أكثر فأكثر نحو عالم «انعدام التماسك»، حيث لا توجد قوة واحدة قادرة وراغبة في ضمان النظام، لا تزال الولايات المتحدة الفاعل الأمني الرئيس في المنطقة، لكن ثقة السكان المحليين بواشنطن قد تراجعت، باتت دول المنطقة تتخذ موقفاً أكثر انفتاحاً، وتنوع شراكاتها، وتسعى إلى مزيد من الاستقلالية الاستراتيجية، كما بدأت مصر وباكستان والسعودية وتركيا تلعب دوراً فعلياً في تحقيق التوازن، في حين تعزز إسرائيل والإمارات العربية المتحدة علاقاتهما الدفاعية والاقتصادية مع واشنطن ومع بعضهما بعضاً.

تعدُّ الصين المستفيد الجيوسياسي الأبرز من هذا التحوُّل، ولا يكمن تفوقها في استعراض القوة العسكرية، بل في التباين، ففي نظر العديد من الدول، تبدو بكين أكثر قابلية للتنبؤ، وأقلّ تمسكاً بالأيديولوجيا، وأقلّ ميلاً إلى التقلبات السياسية المفاجئة مقارنةً بواشنطن، ليس للصين أعداء في الشرق الأوسط، ولم تُبدِ رغبةً تُذكر في أن تصبح ضامناً لأمن المنطقة، بكلّ ما يتطلبه هذا الدور من أعباء عسكرية، كما أنها ليست بحاجة إلى القيام بهذا الدور، ففي منطقة مُجزأة تتوجَّس من السياسة الأمريكية المتقلّبة، تستطيع الصين توسيع نفوذها عبر الدبلوماسية والتجارة والبنية التحتية والتكنولوجيا والوساطة.

قد يُمثّل وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة وإيران فرصةً ذهبيةً للصين لتشكيل النظام الإقليمي ما بعد الحرب، فمع أن دول الخليج والمنطقة تُوسِّع علاقاتها الدفاعية مع

دول مثل فرنسا وكوريا الجنوبية وأوكرانيا والمملكة المتحدة لتقليل اعتمادها على الولايات المتحدة، فإنها تُعزّز أيضاً علاقاتها الاقتصادية والتكنولوجية مع الصين، وبذلك، يُمكن لبكين أن تُقدّم نفسها كقوة خارجية هي الأنسب للعمل مع طرفي الانقسام الجديد في المنطقة.

بالنظر إلى احتمالية استمرار إيران في تشكيل تهديدٍ لجيرانها حتى بعد إبرام اتفاق نهائي، تبحث دول التحالف الإسلامي بقيادة السعودية عن سبل لتهدئة التوترات الإقليمية. ومن بين الأفكار التي طرحتها السعودية، وفقاً لبعض الدبلوماسيين، اتفاقية عدم الاعتداء بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، على غرار عملية هلسنكي التي خففت من حدة التوترات خلال الحرب الباردة في أوروبا في سبعينيات القرن الماضي. تتمتع بكين بموقع قوي يؤهلها للتوسط في مثل هذا الاتفاق، نظراً لعلاقاتها المتينة مع دول المنطقة، ونفوذها على طهران، وحيادها النسبي، ودورها في التوسط في اتفاق التطبيع الإيراني السعودي عام 2023، الذي أعاد العلاقات الدبلوماسية بين الخصمين، ووفّر أول قناة مستدامة لإدارة تنافسهما منذ عقود، لا تزال آفاق هذا الاتفاق غير واضحة، لكنها تبدو أقوى من مساعي ترامب لتوسيع اتفاقيات أبراهام، وسيمثل هذا الاتفاق إعادة توازن دبلوماسي كبير في الشرق الأوسط لصالح الصين، مع تداعيات قد تمتد إلى الصراعات بالوكالة في العراق ولبنان واليمن، وفي غضون ذلك، وعلى الرغم من أن دول التحالف الإبراهيمي من المرجح أن تبقى أكثر تماسكاً داخل الساحة الأمنية للولايات المتحدة، فإنها قد تختار توسيع عملها مع الصين في مجالات التجارة والخدمات اللوجستية والطاقة والبنية التحتية الرقمية.

### مجرد البداية

النتيجة الأرجح لهذه الحرب هي شرق أوسط أكثر استقطاباً وتشردماً، حيث تضعف المؤسسات متعددة الأطراف القائمة، وتتعزز التحالفات المتنافسة، وتتنافس القوى الخارجية على النفوذ، وستحقق الصين، إلى جانب الهند وباكستان وغيرها، مزيداً من

التقدم، موسعةً دورها الاقتصادي والدبلوماسي مع تجنب تكاليف القيادة المهيمنة، ومن غير المرجح أن يقتصر هذا التوجه على الشرق الأوسط.

تتخذ الحكومات في جميع أنحاء العالم إجراءات بناءً على تشخيص مشترك: لم تعد الولايات المتحدة ماثقة، وأصبح تقليل الاعتماد طويل الأمد على واشنطن ضرورة استراتيجية، وتسعى أوروبا نحو الاستقلال الذاتي من خلال زيادة الإنفاق الدفاعي، وهياكل القيادة الأوروبية الناشئة، والتركيز المتزايد على شراء الأسلحة من مصادر غير أمريكية، مما يقلل من نفوذ واشنطن على السياسة الخارجية الأوروبية ويضعف قابلية التشغيل البيني التي يعتمد عليها الدفاع الجماعي لحلف الناتو، أما في آسيا فقد خفت اليابان قيودها المفروضة على صادرات الأسلحة بعد الحرب، وتستكشف كوريا الجنوبية قدرات نووية سيادية كانت مستحيلة قبل عقد من الزمن، وهي تطورات تُشير إلى تآكل ضمانات الردع الموسع التي دعمت بنية التحالف الأمريكي في آسيا لأكثر من 70 عاماً. في أمريكا اللاتينية، تُركز الدول بشكل أكبر على تطوير اتفاقيات التجارة داخل الاتحاد الأوروبي وبين الدول الإقليمية بدلاً من الأطر التي تتمحور حول الولايات المتحدة، تختلف الوتيرة والعمق المؤسسي بين المناطق، لكن الاتجاه العام واحد.

كما هو الحال في الشرق الأوسط، لا تحتاج الصين إلى تحمّل أعباء استبدال الولايات المتحدة للاستفادة من هذه التحولات، ففي آسيا، تجعلها مواقعها المهيمنة في قطاعات البطاريات والمركبات الكهربائية والمعادن الحيوية التي تدعم تحول الطاقة شريكاً تجارياً لا غنى عنه لكبار مستوردي الطاقة، بغض النظر عن علاقاتهم الأمنية مع واشنطن، وتدرك بكين أن النفوذ لا يصب في مصلحة القوة المستعدة لضمان النظام، بل في مصلحة القوة الأقدر على تشكيل ما يحل محلها.

لم تقتصر آثار الحرب الإيرانية على إعادة تشكيل الشرق الأوسط فحسب، بل أسهمت في تسريع إعادة توزيع القوى على امتداد محور يمتد من شرق البحر الأبيض المتوسط إلى شبه القارة الهندية، وأضعفت النظام الإقليمي الذي تقوده الولايات المتحدة، وفتحت آفاقاً جديدة للمنافسين، ولكن إذا كان الشرق الأوسط أول منطقة تنتقل بشكل نهائي إلى عالم خالٍ من الهيمنة العالمية، فلن يكون الأخير.

## هوية البحث

- الباحث: إيان بريمر - رئيس ومؤسس مجموعة أوراسيا.
- الباحث: فراس مقصود - المدير الإداري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجموعة أوراسيا.
- الموضوع: الظل الطويل للحرب الإيرانية .. أخطر خطأ ارتكبه ترامب في السياسة الخارجية
- تأريخ النشر: حزيران - يونيو 2026

رابط البحث: فورين افيرز:

<https://www.foreignaffairs.com/iran/long-shadow-iran-war>

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

## عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، أُسس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

[www.baidarcenter.org](http://www.baidarcenter.org)

[info@baidarcenter.org](mailto:info@baidarcenter.org)